كامب ديفيد لم يتغير .. فهل تغير من أرادوا تعديله ؟

لا احد يشك في ان جميع زوار واشنطن من حطام العرب ينصون من كل قلوبهم لو اعادت لهم امريكا كل الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ولكن التمنى شيء والواقع شيء آخر .

ولا احد يشك في ان الملك حسين حاول اكثر من اى حاكم عربي اخر ، ان يحاور حكام امريكا منذ عهد جونسون مرورا بنكسون وفورد حتى كارتر . وكانت نتائج الحوار في كل مرة تطرح بنفس العبارات تقريبا التي طرحت بها في الزيارة الاخيرة لواشنطن — تماثل في الاهداف وتعرف اكثر على وجهات النظر .

ومع ذلك فان الزيارات تتكرر والاسئلة هي الاخرى تتكرر عن جدوى تلك الزيارات .

ان زوار واشنطن من الرسميين العرب يدركون تماما ان مصالحهم الاستراتيجية مرتبطة بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة . ولهذا فانهم حينما يذهبون لمقابلة المسؤولين الامريكيين لا يناقشون معهم القضية الفلسطينية وقضية النزاع العربي الاسرائيلي الا باعتبارها جزءا من قضية اكبر وهي قضية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وللحكام العرب المرتبطين بها .

وقد عبر كارتر بعد محادثاته مع الملك حسين بقوله " لقد اجرينا مناقشة مستفيضة لما ينبغي عمله لتخفيف التوتر في الشرق الاوسط، ولمعالجة التهديدات للاستقرار والامن في منطقة الخليج الفارسي وفي جنوب غرب آسيا " .

ويحاول زوار واشنطن من الحكام العرب التركيز على اقناع الولايات المتحدة بان حلا يفيد الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ من شأنه ان يعزز مواقع اولئك الحكام والولايات المتحدة ، وان يضعف فرص "التهديد للاستقرار والامن " في المنطقة .

ولكن الولايات المتحدة تدرك من جهتها ان الخطر على مصالحها الامبريالية هو ايضا وفي نفس الوقت خطر على مصالح اولئك الحكام . وبالتالي فانها مطمئنة الى انهم سيستمرون في خدمة مصالحها الاستراتيجية بغض النظر عن موقفها من مطالبهم بخصوص القضية الفلسطينية . واكثر من ذلك فانها تدرك ان اولئك الحكام مستعدون لاخضاع تلك المطالب ،اذا دعت الحاجة ، للاعتبارات الاستراتيجية بينهم وبين الولايات المتحدة .

وهذا يفسر الاستمرار في دعم السياسة الامريكية من قبل انظمة اليمين العربي رغم " الخلاف" حول اتفاقيات كامب ديفيد . وبفسر ايضا مهاشاة تلك الانظمة للولايات المتحدة في حملتها ضد ايران وافغانستان والاتحاد السوفييتي ، وتسخير اجهزة اعلامها لخدمة تلك الحملة .

ومن اجل التغطية على كل ذلك يبحث حكام اليمين العربي واجهزة اعلامه عن ذرائع لتبرير الموقف الامريكي وموقفهم منه . فاحيانا يتحدثون عن ضغط الاصوات اليهودية على الادارة الامريكية واحيانا اخرى يتحدثون عن ضعف الدعاية العربية .

وبدور الحديث الان عن حل قادم بعد انتخابات الرئاسة الامريكية قبيل نهايةهذا العام .

ولكن موقف التبرير لسياسة الولايات المتحدة الذى تتخذه انظمة اليمين العربي لا يعنى ان الادارة الامريكية من جهتها غير مبالية بالمصاعب التي تواجهها الانظمة الموالية لها ، غير انها امام اعتباراتها الاستراتيجية ، ومعرفتها بمحدودية قدرة تلك الانظمة على اكتساب تأييد واسع من قبل شعوبها ، ترى ان السبيل لدعم تلك الانظمة هو في توفير الوسائل العسكرية التي قد تمكنها من البقاء . ولهذا فانه في نهاية كل رحلة من رحلات حكام اليمين العربي وكجواب على شكواهم من الضغوط الشعبية والعربية الموجهة لهم يعلن عن قرار امريكي بتزويدهم بالدبابات والاسلحة .

وقد تعزز هذا الاتجاه في الممارسة الامريكية بعد ان تبين ان "اعادة سينا وحقول النفط الى مصر" لم توطد نظام السادات .وان تعاونه مع اسرائيل واقامة قواعد امريكية في مصر ، وتكثيف شحنات الاسلحة الامريكية للجيش المصري بدلا من شحنات " الكوكاكولا " التي كان السادات يعد بها الشعب المصري هي الاسلوب المؤمل نجاحه للمحافظة على نظام السادات .

ومن هذا تنطلق الادارة الامريكية في نقاشها مع زوارها العرب .وفي تذكيرهم بان اسرائيل قوية هي الضمان للامن الاستراتيجي لهم مثلما هي للولايات المتحدة ولاسرائيل نفسها . ولا ينسى المسؤولون الامريكيون في هذا المجال الاشارة للموقف الاسرائيلي اثناء احداث ايلول عام ١٩٧٠ ، ومن شحن البترول ومرور المظليين الانجليز الى الاردن في عام ١٩٥٨ ومن لبنان في الوقت الحاضر .

ويحرج المسؤولون الامريكيون بعد هذا بالنصيحة لزوار واشنطن من حكام العرب . وهي ان وجود اسرائيل في وضع متفوق جغرافيا وعسكريا هو في خدمة المصالح الاستراتيجية المشتركة لامريكا واسرائيل واليمين العربي . وان تسوية تقوم على هذا الاعتبار من شأنها ان تضع اسرائيل في مركز اكثر ملائمة لمساعدة الانظمةالعربية اليمينية ضد عوامل التغيير . ولتهديد القوى الجديدة في حالة عدم التمكن من عرقلة وصولها الى السلطة .

ويؤكد المسؤولون الامريكيون في سياق هذا " الحوار " ان اتفاقيات كامب ديفيد هي التجسيد العملي لتلك السياسة والمحصلة الواقعية للمصالح الاستراتيجية لكل القوى المتشاركة مع امريكا في الاهداف .

ولهذا، فان المسؤولين الامريكيين لا يبدون استعدادا لاحداث اى تغيير جذرى في اتفاقيات كامب ديفيد مهما " حرد" واستعطف اصدقاؤهم من حكام العرب لانهم يعتقدون ان ذلك سيعود بنتائج سلبية على استراتيجيتهم العامة . ولكنهم يبدون الاستعداد في الوقت المناسب " لتحبحة " بعض التفسيرات في تلك الاتفاقيات دون ان يؤدى ذلك الى اقامة دولة فلسطينية او الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني ، او الى اعادة جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

وعلى هذا الاساس يجرى "الحوار" في واشنطن وبالسادات مع اولئك الذين لا يريدون دولة فلسطينية ولا منظمة تحرير . وهم ينتظرون نتائج الانتخابات الامريكية بامل الحصول على بعض التعديلات التي وعدوا بها . وقد صرح الامير حسن ولي عهد الاردن ان حكومته ستنتظر حتى نهاية هذا العام قبل ان تدعو لمبادرة جديدة . وقال السادات للتلفزيون الاسرائيلي "ان العالم العربي سيشهد قبل نهايةهذا العام تطورا يسير في اتجاه السياسة المصرية بشان السلام مع اسرائيل ". ولاحظ المراقبون السياسيون ان الملك حسين لم يشر اطلاقا اثناء رحلته للولايات المتحدة الى اقتراحات سابقة له عن " استئناف اعمال مؤتمر جنيف " او عن مبادرة جديدة غير كامب ديفيد تكون تحت رعاية الامم المتحدة . وهذا يعنى ان كامب ديفيد قد اعطى فرصة حتى نهاية هذا العام .

ولكن حتى لو تحقق ما يريده اليمين العربي من اتفاقيات كامب ديفيد فانه سيظل قاصرا تماما عن تلبية المطامح الفلسطينية . بل انه في الحقيقة يستهدف طمسها . وهذا ، فيما يبدو ، هو السر في ذلك الانجذاب لتلك الاتفاقيات من قبل زوار واشنطن .

واذا ما ظن بعضهم انه سيحقق اكثر مما حققه او يطالب بتحقيقه السادات من خلال اتفاقيات كامب ديفيد فهو مخطئ .

وسيكتشف ان مركزه لن يكون افضل من مركز السادات في العالم العربي ، كما سيواجه المصاعب ذاتها التي يواجهها الان اطراف كامب ديفيد في تطبيق ما اتفقوا عليه في ذلك المنتجع الهادئ بعيدا عن صخب الحياة وفوارتها في عالمنا العربي .

"مراقب"

أزمة الديمقراطية في البلاد العربية ولعبة الانتخابات الشكلية

جرت في الاسبوع الماضي اول انتخابات في العراق منذ عام ١٩٥٨ واقامتها حملة اعلامية ضخمة على صحة "ديمقراطية " على الحكم في العراق ، وللتغطية على شروره لجنة العفو الدولية عن حالات التعذيب والمواطنة هناك .

وقد اهتم المسؤولون العراقيون بالفوز عدد المرشحين وشدة الاقبال على المقاعد النيابية . وقد حاولوا، دون نجاح ، اخفاء ان المرشحين جميعا هم من قبل حصولهم على موافقة الحزب الحاكم .

واذا الشرط في حد ذاته عن طروف القمع ضد القوى الديمقراطية التي جرت في الانتخابات ، والسلطات التي يتمتع بها المجلس النيابي الذى يحتل " الديمقراطيه " فيه حوالى جزءا من " الديمقراطية " التي تميز نظام الحكم في العالم العربي ان هذه " الديمقراطية " اصبحت نكتة سخيفة لا ياخذها احد على محمل الجدية الا ان بعض الحكام العرب ما زالوا يمارسونها في محاولة للتفوق على البعض الاخر الذى يعتبر الانتخابات ترفا لا مسرلم.

والغريب ان السادة الحكام يظنون انهم بسيطرتهم على وسائل الاعلام في بلدانهم ، وباملاكهم لاجهزة قمع " متطورة " يستطيعون "اقناع " شعوبهم والعالم ايضا بان هذا الشكل من " الديمقراطية " اى ديمقراطية ال ٩٩ر٩ في المئة هو الشكل الملائم لشعوبهم .ولكن حينما تقرن هذه الممارسة بعمليات التزييف الساخر للانتخابات ، وبالقيود المفروضة على الدعاية الانتخابية ، وباشتراط الحصول على موافقة المخابرات قبل الترشيح ، وبالصلاحيات الشكلية للمجلس " المنتخب " تصبح عملية الانتخابات كذبة كبيرة هدفها توفير فرص اثراء لبعض اعوان النظام ومحاولة خداع الشعب بوجود دور له في السلطة .

ولقد كان مؤملا ان تقوم القوى التي تزعمت الثورة المعادية للامبريالية بشق طريق جديد . لا سيما وانها اكتسبت من خلال الشعارات والممارسات التي سارت عليها في البداية قاعدة شعبية عريضة . ولكنها تعمدت الخلط بين برلمانات الرجعية وبين مبدا وجود برلمان ومشاركة شعبية في السلطة .وافتعلت اشكالا واطارات لم تحقق ابدا مطلب المشاركة الشعبية واستغلت فيما بعد ، وفي مناسبات مختلفة ، لتفريغ الثورة المعادية للامبريالية من محتواها التقدمي

وقد تقبلت الجماهير ، بوجه عام، بتسامح وحرمانها من المشاركة الفعلية في ادارة البلاد باعتبار ان الانظمة الحاكمة في بلدانها كانت توجه نشاطها الاساسي ضد الامبريالية ومن اجل ازالة مخلفات الماضي ودفع عملية التقدم الاجتماعي ، وان هذا الحرمان ذو طابع مؤقت .

ولكن التطور اللاحق لهذه الانظمة ، ومارافقه من عرقلة للثورة الوطنية الديمقراطية ، ونمو للبرجوازية البيروقراطية ، جعل هذه الاخيرة تعتمد ابعاد الجماهير عن الحياة السياسية والاقتصادية نهجا لها في الحكم . وتكرس التعامل البيروقراطي والقمعي معها في كل مجالات النشاط السياسي والاجتماعي

وحتى محاولات "" التجديد " التي قامت بها بعض الانظمة العربية لم تغير شيئا في مضمون النهج السابق .

ولقد ادت هذه الممارسة القمعية الى وجود اغتراب كبير بين المواطنين والسلطة .ولم تجد بعض الحركات " الاكروباتية " في بعض الدول في تضييقه .

وهذا الاغتراب يقبع وراء تفكك الجبهات الداخلية في الدول العربية ، واتخاذه اشكالا حادة في بعض الاحيان .

واذا كان هناك من حاول فلسفة الاجراءات القمعية التي تمارسها الانظمة العربية بحجة تمكينها من قيادة الصراع ضد التهديدات الخارجية من قبل الامبريالية والرجعية ، فان هذه الحجة قد فقدت معناها تماما منذ وقت طويل وذلك لانها لم تنفع في انقاذ بعض الانظمة التي مارستها من السقوط ، كما لم تساعد الانظمة الاخرى على تعزيز جبهاتها الداخلية ، فضلا ان تلك الانظمة بقيت تمارس القمع وتضيق الحريات بعد ان توقفت عن محاربة الرجعية الداخلية والخارجية .

وهكذا فان تجربة الشعوب العربية جميعها تشير الى ان فقدان الحريات الديمقراطية ليس له مبررات وطنية مثلما تدعى بعض الانظمة بل على العكس من ذلك كان هذا الفقدان للحريات بالذات عاملا هاما من عوامل الاضرار بالمصالح الوطنية والقومية قبل وبعد حرب عام ١٩٦٧ .

وهذا ما تعيه الشعوب العربية جيدا .ولهذا فان " لعبة الانتخابات" واحيانا "التعيينات " واطلاق صفة الديمقراطية عليها لا تنطلي على احد .وسيظل مطلب اباحة الحريات الديمقراطية للجماهير العربية مطلبا مرفوعا بالحاح وقوة في وجه العالمية الساحقة من الانظمة العربية .